الوحدة التدريبية الأولى
تمكين الشباب العربي... الفرص والتحديات

مفهوم وأهداف ومحاور التمكين وعلاقته بالتنمية

أولاً: مراجعة ... لمفهوم التنمية

مفهوم التنمية الموسع:

- هناك اتجاه عام على المستوى الدولي يمكن من النظر إلى التنمية **"كعملية لتوسيع حريات البشر"**، حيث ينصب الاهتمام على **توسيع "قدرة" الناس ليحيوا حياة يثمنونها، أو يرغبون في تحقيقها**، حيث يلعب مفهوم "القدرة" دوراً محورياً في التحليل كبديل لمفهوم الدخل في تعريف رفاه الناس وفيما يسعون إلى تحقيقه وفي تقييم الأداء التنموي عموماً.
- وبذلك تم التركيز على خمسة جوانب اعتبرت ذات علاقة بعدد من قضايا السياسات التنموية التي تتطلب اهتماما خاصاً، وتتميز هذه الجوانب بأن كلاً منها يساهم في توسيع قدرة الفرد للعيش بحرية، وهي **"الحريات السياسية، والتسهيلات الاقتصادية، والفرص الاجتماعية، وضمانات الشفافية ، والأمن الوقائي"**.

أدوات ووسائل تحقيق التنمية	
الحريات السياسية	تعنى الحريات السياسية بمعناها العريض، بما في ذلك الحقوق المدنية، بالفرص المتاحة للناس ليقرروا من سيحكمهم وعلى أي مبادئ، وليراقبوا وينتقدوا ويحاسبوا السلطات، وليعبروا عن آرائهم من خلال صحافة حرة، وليقرروا الانضمام لمختلف الأحزاب السياسية. وتشتمل الحريات السياسية على الاستحقاقات المتوفرة في النظم الديمقراطية بمعناها الواسع بما في ذلك فرص السجال السياسي والمعارضة والنقد وحرية المشاركة السياسية.
التسهيلات الاقتصادية	وتهتم التسهيلات الاقتصادية بالفرص المتاحة للأفراد لاستغلال الموارد الاقتصادية لأغراض الاستهلاك والإنتاج والتبادل. وتعتمد الاستحقاقات الاقتصادية للفرد على ما يملكه من موارد أو ما هو متاح منها لاستخدامه وعلى ظروف التبادل مثل الأسعار النسبية وعمل الأسواق. وللمدى الذي يترتب فيه على عملية التنمية زيادة ثروات الأمم، تنعكس هذه الزيادة في تعزيز مقابل للاستحقاقات الاقتصادية للسكان.

تابع/ أدوات ووسائل تحقيق التنمية	
الفرص الاجتماعية	وتتعلق الفرص الاجتماعية بالترتيبات الاجتماعية في المجالات التي تؤثر في الحريات الحقيقية المتاحة للأفراد ليعيشوا حياة طيبة، كالترتيبات المتعلقة بالتعليم والصحة. ولا تقتصر أهمية مثل هذه الخدمات للحياة الخاصة للأفراد فحسب وإنما تمتد لتؤثر على تفعيل مشاركتهم في النشاطات الاقتصادية والسياسية .
ضمانات الشفافية	وتركز ضمانات الشفافية على تعزيز الثقة في التعامل بين الناس في إطار المجتمع، وهو أمر يتعلق بالحرية في التعامل بين الأفراد على أساس من ضمان الإفصاح والسلاسة. وتلعب هذه الضمانات دوراً واضحاً في الحد من الممارسات الفاسدة وعدم المسؤولية المالية والتعامل بنوايا مبطنة وغير معلنة.
الأمن الوقائي	ويعنى الأمان الوقائي (الحمائي) بتوفير شبكات حماية ورعاية اجتماعية، للحيلولة دون وقوع هذه الشرائح الضعيفة في المجتمع في شراك الفقر المدقع، وفي بعض الأحيان الجوع والموت. ويشتمل مجال الأمان الوقائي على ترتيبات مؤسسية ثابتة ومستمرة (كالإعانات، وبرامج الضمان الاجتماعي، والمنح الداخلية) وترتيبات انتقالية حسبما تتطلبه الظروف (كبرامج العون الطارئة في حالات المجاعة والبرامج العامة للتشغيل).

المكونات الرئيسة لمنظومة التنمية بمفهومها الموسع (البعد الإنساني)

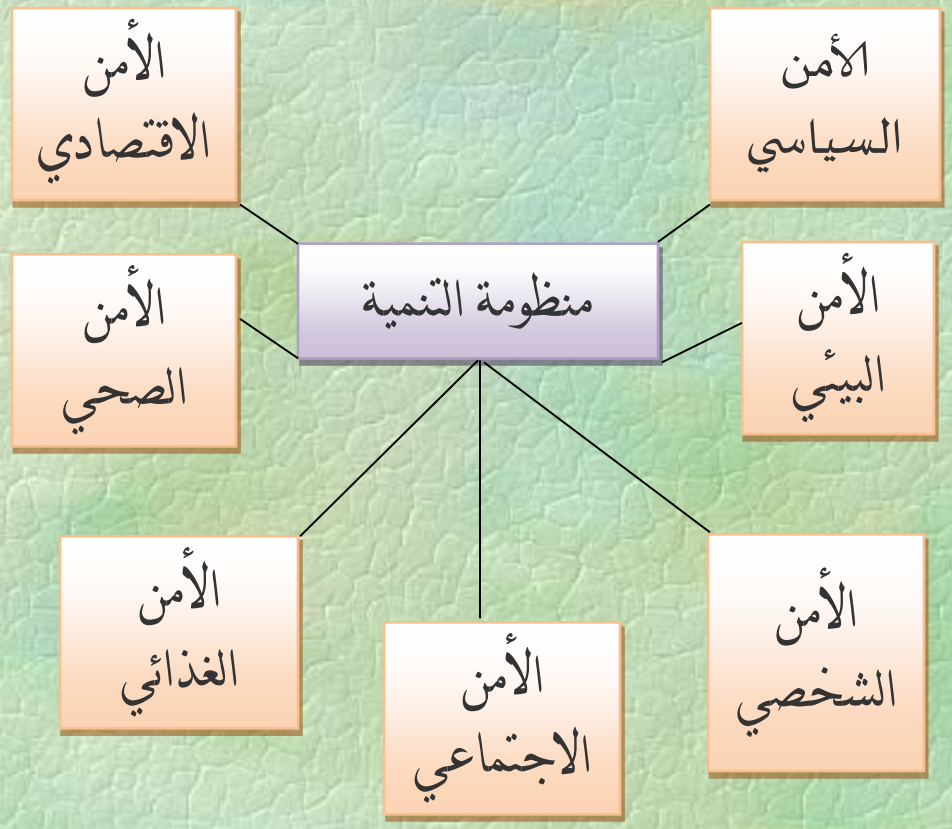

مراحل تطور مفهوم التنمية

- **المرحلة الأولى:** منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف القرن العشرين ⟵ (التنمية تعني النمو الاقتصادي).
- **المرحلة الثانية:** منذ منتصف ستينات حتى النصف الأول من سبعينيات القرن العشرين ⟵ (التنمية تعني النمو الاقتصادي + التوزيع العادل).
- **المرحلة الثالثة:** منذ منتصف سبعينيات حتى منتصف ثمانينيات القرن العشرين ⟵ (التنمية "الشاملة" تعني الاهتمام بكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية).

- **المرحلة الرابعة:** منذ عام 1990 حتى الآن ⟸ (التنمية "البشرية" تعني تحقيق مستوى مرتفع من الحياة الكريمة للإنسان).

- **المرحلة الخامسة:** منذ عام 1992 (قمة الأرض) ⟸ (التنمية المستدامة) تعني النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية).أي أنه تم إدخال البعد البيئي في التنمية.

الأهداف الأساسية للعملية التنموية:

- ✓ تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية وتوسيعها.
- ✓ تحفيز المواطن للمشاركة في عملية التنمية وهذا يكون بتقديم الدعم المادي والمعنوي له، وإشعاره بأنه عنصر مهم وفعال في مجتمعه.
- ✓ القضاء على الفقر والجهل والتخلف من خلال خلق فرص عمل تسهم في تخفيض معدلات البطالة وترفع من القوة الشرائية للمواطنين.
- ✓ رفع المستوى المعيشي للمواطنين.
- ✓ ترسيخ مبدأ التكامل بين المناطق الجغرافية.

- ✓ زيادة التعاون والمشاركة بين السكان مما يساعد في نقلهم من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.
- ✓ تعزيز القدرات العامة والبنية التحتية للمجتمع كالنقل والمياه والكهرباء وبناء الهياكل القاعدية وشق الطرقات واستصلاح الأراضي وغيرها من المشاريع.
- ✓ رفع المستوى التعليمي للمواطنين.
- ✓ حماية المجتمعات من المخاطر الاجتماعية التي تهدده .

الترتيبات المؤسسية لتحقيق التنمية:

- تشير الترتيبات المؤسسية إلى السياسات والإجراءات والعمليات التي تطبقها البلدان لتشريع وتخطيط وإدارة تنفيذ التنمية وسيادة القانون، ولقياس التغير، وللإشراف على الوظائف الأخرى للدولة.
- وبطبيعتها تطل قضية الترتيبات المؤسسية برأسها في كل جانب من جوانب التنمية وإدارة القطاع العام. إن الترتيبات المؤسسية التي تعمل بفاعلية وكفاءة لا تزال محركاً قويا للقدرات ومن ثم الأداء.

- كما أن عوامل التغيير داخل الترتيبات المؤسسية تقع بطبيعتها في جميع مستويات القدرات الثلاثة لإدارة الموارد البشرية:
  - على مستوى الفرد،
  - وعلى مستوى المنظمة أو القطاع،
  - وعلى مستوى البيئة المواتية.
- وعندما تكون الترتيبات المؤسسية غير كافية، فنلاحظ عدم كفاءة جميع مستويات القدرات الثلاث المشار إليها، في تحقيق التنمية المنشودة.

محاور عملية الترتيبات المؤسسية للتنمية	
وضوح المهام أو الأدوار	✓ توضيح التفويض والأدوار. ✓ تبسيط إدارة الأعمال . ✓ وضع آليات للإنفاذ والامتثال.
إدارة فاعلة للموارد البشرية	✓ إتاحة الوصول إلى المعرفة وتنمية المهارات ✓ تحسين القدرة على التنبؤ وإيجاد أنواع من الحوافز المالية وغير المالية . ✓ تنفيذ تدخلات تتعلق بالأخلاق والقيم وتدخلات لتغيير الاتجاهات.
آليات تنسيق فعالة	✓ إجراء تنسيق أفقي/ تحت إشراف وكالة رائدة . ✓ إجراء تنسيق رأسي بين أجهزة الدولة المحلية والمركزية . ✓ قدرة أجهزة السلطات على إدارة عملية التنسيق.

تابع/ محاور عملية الترتيبات المؤسسية للتنمية	
نظم الرصد والتقييم	✓ إنشاء إطار عمل متكامل للرصد والتقييم. ✓ وضع آليات مراجعة مستقلة. ✓ إقامة حلقات وآليات للتغذية الراجعة.
شراكات من أجل تقديم الخدمات	✓ إقامة شراكات عامة وخاصة لتقديم الخدمات. ✓ دعم قدرات التنفيذ والشراء. ✓ تصميم واجهة عامة لتقديم الخدمات.

مؤشرات التنمية

ويمكن تقسيم المؤشرات المستخدمة لقياس إنجازات التنمية ... كما يلي:

1. **المؤشرات الاقتصادية:**

وهي إما مؤشرات تساعد على إعطاء دلالات عن الاقتصاد الوطني وقطاعاته المختلفة ونتائج أدائه أو أنها مؤشرات تقيس الحالة التوزيعية للدخول في إطار عمليات التنمية. ومن أبرز هذه المؤشرات:

متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في السنة:

- ويعتبر من أوائل المؤشرات الكمية وأقدمها، وما زال من أكثرها شيوعاً واستخداماً لإجراء التقييم النقدي لأحوال التنمية بصورة عامة أو مبدئية. ويقاس وفقاً للمعادلة التالية:

متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في السنة =

الناتج القومي الإجمالي خلال سنة واحدة / عدد السكان في نفس السنة

ومن أهم ما يتميز به هذا المؤشر الآتي:

- توافر البيانات الخاصة به في الإحصاءات الرسمية الوطنية أو المحلية وكذلك في الإحصاءات الدولية.
- يستخدم معدل النمو السنوي له كأحد الأهداف الرئيسية للنمو الاقتصادي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية.

أما أهم التحفظات التي يجب أن تؤخذ بالاعتبار عند استخدام هذا المؤشر فهي:

- ✓ أن المفردات التي يبنى عليها الرقم الإجمالي للناتج القومي عدداً من الأنشطة التي يتجنبها المجتمع ويتم التبادل فيها خلال سنة الحساب منها على سبيل المثال نشاط المرأة في العمل المنزلي، الاستهلاك المنزلي من الإنتاج الزراعي والذي لا يدخل ضمن تعاملات السوق، وهي أنشطة ضمن أنشطة القطاع المرئي غير المنظم.
- ✓ لا تتضمن حساباته أيضاً قيمة الإنتاج الحربي من الأسلحة والذخائر وهو الإنتاج الذي على الرغم من أهميته فإنه لا يعود بصورة مباشرة على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع.

- إن القيمة النقدية للناتج القومي تساوي بين مختلف مكونات هذا الناتج في إشباع الحاجات الإنسانية وتأثيرها على رفاه الإنسان مما يقلل من دقة دلالته على الإشباع الحقيقي لهذه الحاجات.
- إن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لا تعبر عن العدالة في توزيع هذا الناتج بين مختلف الشرائح الاجتماعية، حيث أن استخدام التكنولوجيا المتقدمة التي تؤدي إلى زيادة كبيرة في إنتاج السلع وبالتالي إلى ارتفاع هذا المتوسط قد يعقبها عادة استغناء عن أعداد كبيرة امن القوة العاملة مما يزيده من معدلات البطالة رغم ما أدت إليه التكنولوجيا من ارتفاع في الناتج القومي.
- لا يعكس هذا المؤشر البعد التوزيعي لمستويات الاستهلاك ونوعية بين مختلف شرائح المجتمع وفئاته ، فبينما تبرز طاهرة الاستهلاك الترفي والمحاكاة الاستهلاكية في بعض فئات المجتمع الغنية ولا يحد استهلاكها بسقف معين، فإن هناك سقفا محددا لاستهلاك الفئات الفقيرة في نفس المجتمع .

- ومن أهم التحفظات التي تؤخذ على هذا المؤشر أن زيادة حجم الاستهلاك القومي وبالتالي زيادة نصيب الفرد منه قد يكون في أحيان كثيرة على حساب استنزاف الثروة وهدر الموارد المتاحة من قبل الأجيال الحاضرة وتدفع ضريبته الأجيال المقبلة .
- من الجدير بالذكر أيضا إن من الحاجات الإنسانية ومتطلبات التنمية البشرية التي لا يعكسها هذا المؤشر حيث أنها تدخل ضمن نطاق الاستهلاك من السلع والخدمات مثل إشباع حاجة الإنسان ليتمتع بحقوقه في مختلف جوانب حياته الاجتماعية ، وتحقيق مشاركته في صنع القرارات المؤثرة على هذه الحياة وغيرها من الحاجات الجوهرية التي يأخذها المؤشر في حسبانه .

2. المؤشرات الاجتماعية ذات الأبعاد الاقتصادية:

- بعد أن تعددت وتنوعت المشاكل الاجتماعية والسياسية التي صاحبت تركيز الاهتمام على التنمية الاقتصادية وحدها بدأ الفكر التنموي منذ أواخر الستينات في توجيه مزيداً من الجهود لفهم البيئة الاجتماعية والتركيز على الجوانب غير الاقتصادية للتنمية باعتبارها أهداف رئيسية في حد ذاتها وليست مجرد وسائل لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود، ومن هنا بدأت حركة بناء المؤشرات القياسية للتنمية في التوجه إلى مناطق الاهتمام الاجتماعي العميق للبشر وبالتالي ظهرت بعض المؤشرات الاجتماعية التي تهتم بالغايات كاهتمامها بالوسائل، كما أنها مؤشرات تحاول إظهار الجانب التوزيعي للتنمية بالإضافة إلى حسابات المتوسطات .

- وبذلك هدفت المؤشرات الاجتماعية التي ترتبط أيضاً ارتباطاً وثيقاً بجوانب التنمية الاقتصادية إلى معالجة قصور المؤشرات الاقتصادية المتعارف عليها عن التعبير الدقيق والشامل عن تطور المتغيرات المرتبطة بالتنمية الاجتماعية. كما يوضح الجدول التالي أبرز المؤشرات التي تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية.

المؤشرات الاجتماعية ذات الأبعاد الاقتصادية للتنمية	
المؤشرات المرتبطة بالتعليم	✓ معدلات معرفة القراءة والكتابة. ✓ نسب المدرجين في مراحل التعليم بالمقارنة بالفئات العمرية المناظرة. ✓ نسبة المدرجين في التعليم الفني ✓ نسبة المدرجين في التعليم العالي. ✓ الإنفاق على التعليم.
المؤشرات الصحية	✓ الإنفاق على الصحة. ✓ نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية. ✓ عدد الأطباء لكل 100 ألف نسمة. ✓ عدد الممرضات لكل 100 ألف نسمة. ✓ عدد السكان مقابل كل سرير. ✓ معدلات الخصوبة.

تابع/ المؤشرات الاجتماعية ذات الأبعاد الاقتصادية للتنمية

المؤشرات الرئيسية لتحسين أوضاع المرأة بالمجتمع	✓ نسبة الإناث في مراحل التعليم المختلفة ✓ نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة ✓ معدلات البطالة بين الإناث ✓ مشاركة المرأة في القطاعين العام والخاص ✓ متوسط مشاركة المرأة في البرلمانات ومدى حصولها على حقوقها السياسية ✓ مجالات تخصص المرأة في التعليم الجامعي ✓ متوسط مشاركة المرأة في المناصب القيادية ✓ القوانين الخاصة برعاية الأمومة والطفولة ✓ معدلات الخصوبة
مؤشرات البيئة	✓ نسبة المساحات الخضراء والحدائق لإجمالي المساحة. ✓ التصحر والتشجير والتجريف. ✓ تلوث المياه. ✓ تلوث الهواء ومصادره ✓ التلوث الصناعي.

3. مؤشرات الحاجات الأساسية، وهي كالآتي:

- تستخدم هذه المؤشرات كأدلة لقياس الاستهلاك اللازم لتحسين الرفاه المستهدف ولقياس مدى القصور بين المستويات الفعلية، وهي نقاط استرشادية لتخطيط أهداف الإشباع للحاجات الأساسية وأنماطها، ومن ثم قياس الكمية من السلع والخدمات اللازمة لمقابلة الحاجات الأساسية، وحساب النسب المئوية من السكان التي هي أعلى أو أقل من المعايير الدنيا السابق تحديديها، قياس جهود تقديم منظومة الخدمات العامة وكفاءتها وتوزيعها، والمساعدة في صياغة الإستراتيجيات والبرامج والسياسات اللازمة لتحقيق المستويات المستهدفة من الإشباع للحاجات الأساسية، وتقييم أداء السياسات المتبعة وأثرها على مستويات الإشباع مثل سياسة الإصلاح الاقتصادي، وإدخال التعديلات المناسبة عليها عند الضرورة لزيادة فاعليتها، وتحديد المعايير الدولية للرفاه وتقييم البلدان وفقا لهذه المعايير، ثم يمكن تحديد الرفاه إشباع الحاجات الأساسية على المستوى الدولي.

وتنقسم هذه المؤشرات للآتي:

- ✓ مؤشرات قياس الاستهلاك الشخصي، مثل: الغذاء ، الملبس، المسكن.
- ✓ مؤشرات قياس الاستهلاك الجماعي، مثل: الرعاية الصحية، الخدمات التعليمية ، المياه النقية، الصرف الصحي.
- ✓ مؤشرات الحاجات غير المادية، مثل: المشاركة الشعبية، حرية التعبير، الثقافة، مشاركة المرأة.

4. مؤشرات الرفاه ونوعية الحياة :

<u>وهي تنقسم على النحو التالي:</u>

(أ) مؤشرات الرفاه الفردي:

- أظهرت بحوث ميزانية الأسرة أن نسبة السكان الذين يفوق إنفاق العائلة لديهم عن دخلها تصل إلى 80 – 90% من مجموع السكان، ومن ثم فقد برز مؤشر الدخل مقابل الإنفاق كمعيار للرفاه، وفي عام 1994 بدأ استخدام مؤشرات لقياس الرفاه للأسرة وهي كما يلي:
  - ✓ إنفاق الأسرة الكلي توزيعها حسب فئات الدخل.
  - ✓ إنفاق الأسرة على الغذاء.
  - ✓ نسبة الإنفاق على الغذاء إلى الإنفاق الكلي للأسرة.
  - ✓ عدد السعرات الحرارية لدى الأسرة للفرد.
  - ✓ إنفاق الأسرة على الكساء.
  - ✓ إنفاق الأسرة على التعليم.
  - ✓ إنفاق الأسرة على المواصلات.
  - ✓ إنفاق الأسرة على الإسكان .... وغيرها من بنود الإنفاق.

(ب) مقياس نوعية الحياة:

- إنه من الصعوبة حصول الإنسان على الإشباع الكامل لرغباته أو أن يصل إلى الرضا الكامل عن حياته، ومفهوم نوعية الحياة هو تعبير ذاتي عن رفاه الفرد وشعوره بهذا الرفاه قد يمكن التعبير المجازي عن هذا المفهوم بأنه مجموعة الرغبات التي عندما يحصل عليها الفرد معاً فإنه يشعر بأنه راض عن حياته.وبطبيعة الحال فإن نوعية الحياة لا تتوقف فقط على التقدم الاقتصادي والتقني وقد يستعمل هذا المفهوم بالشكل الذي يتضمن السلام والأمن والرضا الذاتي، ولكنها مفاهيم يصعب قياسها مادياً. وبذلك يتضح أن نوعية الحياة مفهوم من الصعب صياغة تعريف محدد له أو قياسه أو تحليل عناصره. كما أنه مفهوم غير ثابت متغير ليس فقط من شخص لآخر من مكان لآخر ومن زمن لآخر.

5. المؤشرات المركبة:

- لقد سادت قناعة لدى الاقتصاديين بأن التفوق في حجم وهيكل ومعدل النمو الاقتصادي هي أكثر الفروق المكانية والزمنية وضوحاً وقابلية للقياس، وبالتالي أصبحت المؤشرات الاقتصادية هي أكثر أهمية والأعم استخداماً سواء لعقد المقارنات بين الدول المختلفة وترتيبها وفقاً لذلك، أو لقياس التطور الزمني بين مراحل التنمية في البلد الواحد. ولكن بعد التطور الذي شهدته التنمية وانطلاقه من العديد منها بمفهوم التنمية البشرية والتنمية المستدامة وإشباع الحاجات الإنسانية المتنوعة.

- فقد بدأ الاهتمام بالإنسان ليس باعتباره أنه أحد العوامل في دالة الإنتاج أو كمستهلك فحسب، بل من منظور احتياجاته المتعددة والمتنوعة ومستوى معيشته ونوعية حياته، وأصبح الاحتياج إلى بناء مؤشرات عديدة يمكن أن تكون مقياس مباشر لتقدير نتائج الجهود الإنمائية التي تتمثل في مدى تحقيقها لإشباع الحاجات المادية والاجتماعية والمعنوية للإنسان بعد أن أوضح التقييم العديد من التحفظات التي تحوط استخدام المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية السابقة ومدى قصور أدائها في القياس المباشر لنوعية حياة السكان ومستوى معيشتهم والعوائد النهائية للتنمية على إشباع حاجتهم الإنسانية الفردية والمجتمعية المتنوعة.

- ومن ثم فقد تركزت معظم الجهود على تجاوز أوجه القصور في تلك المؤشرات، وتعددت محاولات الوصول إلى مقياس موحد سريع التناول وسهل الاستخدام ليكون مؤشراً عاماً للتنمية، وقدمت بعض المؤسسات البحثية الدولية والإقليمية ما يسمى بالأدلة المركبة وهي مجموعة من المؤشرات المستخلصة من مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتعبر بمقياس أفضل من مقياس الإنتاج المادي للسلع والخدمات عن نوعية الحياة أو الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. ومن أهم أمثلتها المقاييس التي يطرحها دليل التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن ملامح مؤشرات هذا الدليل ما يلي:

- البلدان حسب قيمة مؤشرات دليل التنمية البشرية في أربع مجموعات هي :مجموعة التنمية البشرية المنخفضة حيث تكون قيمة الدليل أقل من 0.550؛ ومجموعة التنمية البشرية المتوسطة حيث تتراوح قيمة الدليل بين 0.550 و 0.699؛ ومجموعة التنمية البشرية المرتفعة، حيث تتراوح قيمة الدليل بين 0.700 و 0.799؛ ومجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدًا حيث تكون قيمة الدليل 0.800 أو أكثر.
- أما بالنسبة للمؤشرات التي يتضمنها دليل التنمية البشرية، فهي: العمر المتوقع عند الولادة، متوسط سنوات الدراسة، العدد المتوقع لسنوات الدراسة، نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

ترتيب الدول العربية وفق دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١٤

أولاً: دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جداً.

الترتيب العربي	الترتيب العالمي	الدولة	قيمة المؤشر
1	31	قطر	0.851
2	34	السعودية	0.836
3	40	الإمارات	0.813
4	44	البحرين	0.815
5	46	الكويت	0.814

ثانياً: دول ذات تنمية بشرية مرتفعة.

6	55	ليبيا.	0.784
7	56	عمان	0.783
8	65	لبنان	0.765
9	77	الأردن	0.747
10	90	تونس	0.721
11	93	الجزائر	0.717

تابع/ ترتيب الدول العربية وفق دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١٤

ثالثاً: دول ذات تنمية بشرية متوسطة.			
12	107	فلسطين	0.684
13	110	مصر	0.682
14	118	سوريا	0.658
15	120	العراق	0.642
16	129	المغرب	0.617
رابعاً: دول ذات تنمية بشرية منخفضة			
17	154	اليمن	0.500
18	159	جزر القمر	0.488
19	161	موريتانيا	0.487
20	166	السودان	0.473
21	170	جيبوتي	0.467
22	--	الصومال	--

نشاط تدريبي رقم (1)

فكر معي!!!

- ما هي التداعيات والمخاطر المحتملة في حال ضعف العملية التنموية؟
- وهل المؤشرات التي يتضمنها دليل التنمية البشرية كافية لقياس أوضاع التنمية البشرية في أي بلد ما ؟

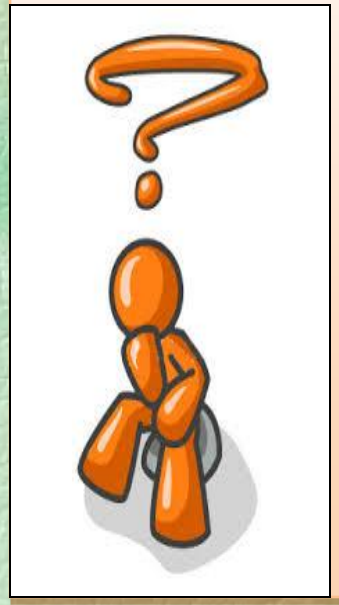

ثانياً: مراجعة ... لمفهوم تمكين الشباب

- يقصد بالتمكين (بشكل عام) استنهاض حواس الأفراد نحو قيمتهم الخاصة. وتقوية قدراتهم للتعامل مع مشكلات حياتهم، وهي عملية لا تتضمن توازن القوى في معالجتها، ولا إعادة توزيع القوة خلال العمليات الوسيطة نفسها لحماية الأطراف الضعيفة. إن عملية التمكين لا تعني بشكل محدد السيطرة أو التأثير على العمليات الوسيطة من أجل الوصول إلى إعادة توزيع للقوة والموارد من الطرف الأقوى إلى الطرف الأضعف خارج عملية التمكين. (تعريف كل من Folger and Bush).

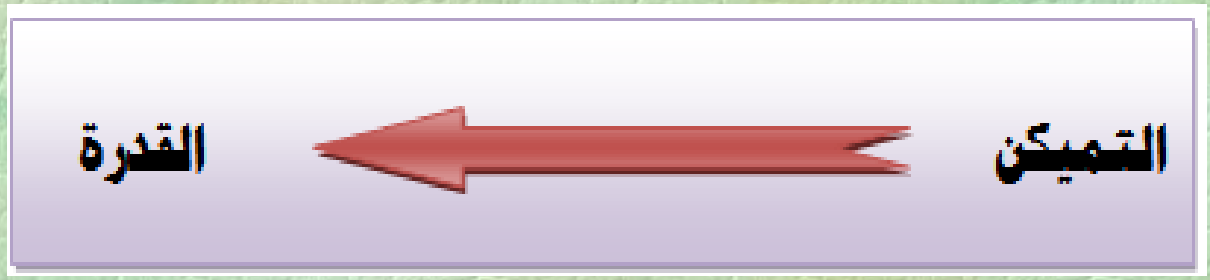

وبذلك يمكننا أن نخرج بالنقاط التالية من خلال ما سبق، على النحو التالي:

- ✓ أن التمكين عملية بعث للقوى الذاتية للأفراد والفئات من أجل إحداث تغيير هام ومحدد في حياتهم.
- ✓ في كل مجتمع وفي جميع العمليات الاجتماعية هناك القوى الوسيطة أو العمليات الوسيطة المرتبطة بها، وهي قد تكون منفصلة عن أطراف عملية التغيير، ولكنها مرتبطة بهم مثل "المؤسسات الحكومية، أو منظمات المجتمع المدني، أو الإطار القانوني والتشريعي، أو أطراف اجتماعية ذات أدوار بارزة لا يمكن أن يبتعد التغيير عن نفوذها".

- ليس هناك دور لأشخاص أو قوى تضبط توازن القوى أو تعيد توزيع أنصبة القوة بين أطراف عملية التغيير؛ بمعنى أن عملية التمكين، لا تفرط في المكاسب لصالح توازن القوى. كما أن الأطراف الأخرى لن تتطوع بالإحسان لصالح قوى التغيير ببعض أرصدة قوتها.
- ليس هناك قوة اجتماعية تقوم بدور الوسيط الذي يدير عملية التغيير (لصالح التمكين) بضبط الإيقاع أو التأثير من خارج المتغيرات.
- إن مفهوم التمكين من شأنه أن يتحول إلى عدم التمكين إذا ما تضمن منح الضعيف بعض القوة بواسطة الطرف القوي، لأن الطرف الذي سيحصل على القوة سوف يظل دوماً رهينة المنحة التي حصل عليها من الطرف القوي.

- نخلص من ذلك؛ أن عملية التمكين تقوم بها القوى ذات المصلحة في التغيير في مواجهة كل القوى والعناصر والأطر التي تشارك في إضعافها أو الحيلولة دون أن تلعب دورها الاجتماعي المنشود.

- **تعريفات أخرى في مجال التمكين:**

✓ تعليم ذو خصوصية وتطوير للقيادة.

✓ الناس تساعد الناس من أجل نموهم الشخصي من خلال تمكين مجتمعهم المحلي.

✓ يشير التمكين إلى العمليات التي تقوم من خلالها الجماعات العاملة في المجال الاجتماعي بتغيير الظروف المحيطة بالفئات المحرومة، وتغيير السياسات والبنى المؤثرة عليهم، وفي تحقيق احتياجاتهم.

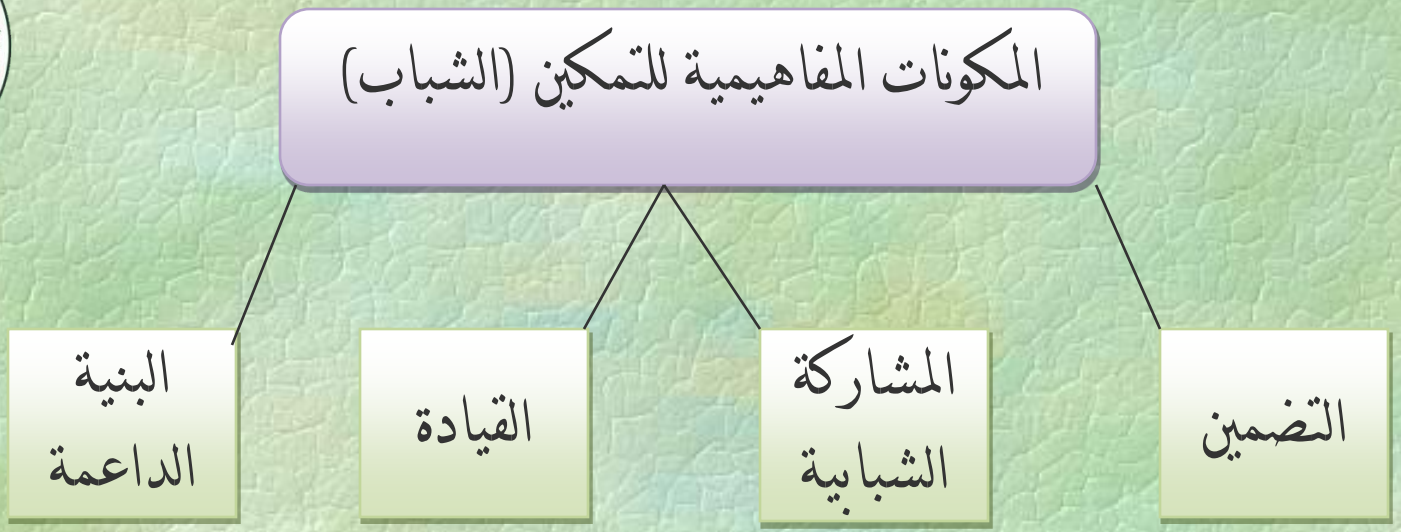

وتتضح مسألة مناقشة إشكالية التمكين من وجهة نظر متخذي القرار، فيما يلي:

"يحتاج متخذي القرار البدء بالثقة بالشباب، بدلاً من تنميطهم، والإيمان بقدراتهم لأن يكونوا قادة أقوياء، وأن يكونوا منفتحين (متخذي القرار) لما يحضره الشباب إلى المائدة. واتاحة الفرصة لهم لصياغة برامجهم التي يقودونها بأنفسهم".

- إنهم بذلك يلخصون عدة مبادئ هامة على النحو التالي:

✓ الثقة بأن الشباب جسد اجتماعي متنوع وليس نمط واحد يخضع للأحكام المسبقة، وربما هذا المبدأ أكثر اقتراباً من ما يعرف ببيئة تمكين الشباب.

✓ الإيمان بقدرات الشباب وإتاحة فرصة التمكين أمامهم، لأنه يضع الشباب على المحك وفي قلب المسئولية.

✓ الانفتاح على أفكار الشباب وعدم مصادرتها.

أي بتلخيص غير مخل فإننا نعني
(الفهم، والقيادة، والمشاركة)

وبذلك يمكن تعريف مفهوم تمكين الشباب على النحو التالي:

- ✓ الاعتراف بالشباب كأحد فئات المجتمع الهامة، كعنصر فاعل في التنمية، والسعى إلى توسيع خيارات هذه الفئة، وتمليكهم عناصر القوة "الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والمعرفية"، وتمكينهم أو منحهم المقدرة على التأثير في العملية التنموية.
- ✓ تمكين الشباب يفترض درجة من الفعالية والتأثير، وتوافر شروط تحقيقها، وتتضمن آليات تمكين الشباب، بناء الوعي، وبناء القدرات، وبناء القاعدة المعرفية، وبناء الاتجاهات الإيجابية لهذه الفئة.
- ✓ ويرتبط مفهوم تمكين الشباب أيضاً بمفهوم تحقيق الذات أو حضور الذات، ويتضمن ذلك الوعي والمعرفة والخبرة، وهي العناصر الضرورية للمشاركة، لذلك يعتبر هذا التعريف عملية المشاركة هي المحصلة النهائية لتمكين الشباب.

- كما ينبغي (لإتمام عملية تمكين الشباب) أن تنطوي على خلق حراك اجتماعي وتنظيمات ومؤسسات سياسية يتسنى للشباب المشاركة فيها، والتأثير على أهدافها. لذلك لا بد أن ينطوي على إمكانية تغيير مفهوم المجتمع الأبوي القائم من خلال إثارة وعي الشباب وإتاحة الفرص لإقامة التنظيمات الشبابية الجماعية أمامه، ومقاومة كل المعوقات التي تحد من خلق ذلك الحراك الاجتماعي الهادف لتمكين الشباب.
- إن تمكين الشباب هو عملية، ونتاج عملية أيضاً، يحصل في سياقها أعضاء المجتمع المحرومين (الشباب غير المتمكن/ الممكن) من القوة، أو هؤلاء الأقل قوة على فرص أوسع للحصول على مصادر المعرفة، ومقاومة التمييز الاجتماعي وثقافة الخضوع والسعي لتغيير التنظيمات والمؤسسات الضاغطة وبذلك تتلخص أهم سياسات تمكين الشباب في: التأهيل، وبناء الوعي، وبناء القدرات، وتوسيع فرص الحصول على المصادر المعرفية.

- حق الشباب في الاختيار واتخاذ القرارات في حياتهم، والتأثير في محيطهم بما يناسب ظروفهم الخاصة، وظروف مجتمعهم المحلي، حيث يهدف أسلوب التمكين إلى تعزيز اعتماد الشباب على أنفسهم.
- تحسين أوضاع ومكانة الشباب في المجتمع من النواحي السياسة والاجتماعية والثقافية، وهو أساس النهوض بالمجتمع. كما تهدف استراتيجية التمكين إلى تعظيم دور الشباب ومشاركتهم في الحياة العامة، والتي تزيد عن اعتمادهم على أنفسهم.
- بناء القدرات وزيادة الوعي لدى الشباب وتعزيزها، ليصبحوا قادرين على الإنتاج في الحياة ومواجهة مشكلاتهم.
- الارتقاء بواقع الشباب وتعريفهم بحقوقها وواجباتها وتعزيز قدراتهم من خلال المؤسسات التنموية.

- يتضح مما سبق أن عملية التمكين المتعلقة بالشباب باتت ضرورة تقرضها المجتمعات المعاصرة، وعلى الأخص في المجتمعات الكبرى، وهي عملية تتطلب تزويد الشباب بمصادر القوة، والوعي حتى يكونوا قادرين على تغيير مصائرهم في مجتمعاتهم، وتوسيع دائرة مشاركتهم، على الأقل في صنع مستقبلهم، وهو في ذات الوقت مستقبل مجتمعاتهم.

مداخل عملية تمكين الشباب:

- بناء على الخبرة الوظيفية للتمكين، فقد ظهرت ثلاثة مداخل يمكن النظر إليها بكونها أساسيات لبناء إستراتيجية لتمكين الشباب، وتتمثل تلك المداخل في الآتي:

❖التعليم:

- إتاحة التعليم للجميع يعد هنا بمثابة قضية مفروغ منها، وليست محل نقاش. لكن الأمر الهام هو الكيفية التي يتم بها التعليم. إذ لسنا بصدد تعليم يقوم على التلقين وتنفيذ الواجبات. لكننا أمام نوع من التعليم الذي يعلم الناس كيفية طرح المشكلات (Problem- Posing Education).

إنه تعليم يتحمل المشاركين فيه مسؤولياتهم في إطار العملية التعليمية من خلال الآتي:

- ✓ زيادة فهمهم للمجتمع الذي يعيشون فيه.
- ✓ كيف يتأثرون كأفراد بالسياسات والهياكل المؤسسية.
- ✓ يهيئون أنفسهم بهذا الفهم، ومن خلال قناعاتهم الجديدة للمشاركة في تغيير السياسات والهياكل المؤسسية إلى الأفضل الذي يحقق احتياجاتهم.

التنظيم:

- ينطلق مدخل التنظيم من أن الأفراد الذين لا يستطيعون تنظيم أنفسهم لا يلتفت أحد لمطالبهم، وبالمقابل لا يمكن لمتخذ القرار أن يتجاهل الاحتياجات التي تعبر عنها الأطر التنظيمية للجماعات المختلفة؛ بمعنى أن الهيكل التنظيمي للجماعات يتحول إلى جسد اجتماعي يفرض وجوده في الواقع، وبتحول إلى جزء من هياكل النسيج الاجتماعي، وفي هذه الحالة يمكن للقوى الأخرى أن تسمع صوته. كما يترقبون متى يصدر القرارات، وما هي المبادرات التي سوف يقوم بها هذا الجسد التنظيمي.
- المدخل التنظيمي لا يطرح أساليب معقدة أو أيديولوجيات لبناء الهيكل التنظيمي للجماعة، لأن الدفاع عن الاحتياجات في إطار النسيج الاجتماعي لا يحتاج لأكثر من تنظيم المبادرات الفردية سواء من خلال جماعات صغيرة تنظم لبعضها البعض (كالشباب)، أو سكان مناطق سكنية يشكلون جماعة للجيرة التي تجمعهم، وقد ينضمون إلى جيرة أخرى، حتى يزداد تأثيرهم.

الشبكات:

- هذا المدخل يتعامل مع الجماعات الاجتماعية ذات المصالح أو الاهتمامات المشتركة، أي أنه مدخل يتجاوز مرحلة التنظيم، لأن الشبكات عبارة عن تنظيم أعلى للعلاقات والاتصالات بين منظمات قائمة أو جماعات اجتماعية منظمة بالفعل، هذا الاتصال قد يتم بين جماعات لها نفس الاحتياجات، أو بين جماعات متباينة الاحتياجات ولكنها تلتقي حول أهمية تمكين إرادتها للدفاع عن احتياجاتها الاجتماعية.
- وتكتسب الشبكات أهميتها من المقدرة على توفير قدر كبير من المعلومات، وتوسيع إطار الاتصالات، وتشكيل جماعات ضغط أكثر تأثيراً من المنظمات المنفردة.

لكننا نذهب لاستخلاص آخر، وهو أن هذه المداخل الثلاثة ليست منفصلة ولا ينبغي لها ذلك. لأنها تكمل بعضها البعض، ويمكن أن تمثل مراحل متتالية لعملية التمكين، وذلك من خلال التوزيع التالي للأدوار لهذه الداخل الثلاثة:

- التعليم يمكن الأفراد من فهم الظروف المحيطة بهم ويصل بهم إلى المرحلة التي يقررون فيها ضرورة تحركهم من أجل التغيير.
- التنظيم يجمع هذه الطاقات المنفردة ويوظفها لصالح الدفاع عن احتياجاتها، وينظم المبادرات، ويسمح لجهودها الفردية أن تتحول لجسد اجتماعي يحسب له حساب في معادلة القوة في المجتمع، حسب ما يمثله هذا التنظيم من قوة في حد ذاته.
- الشبكات تنهض بين هياكل وبنى تنظيمية قائمة، فيزيد من قوتها مجتمعة، ويعمق من تأثيرها، ويوفر مصادر إضافية للقوة مثل المعلومات والاتصال بأطراف أخرى ذات مصلحة في التغيير. كما ينقل الخبرات ويعزز التأثير الاجتماعي.

فبذلك يمكن القول بأن:

عملية التمكين تقف على ثلاثة أرجل هي ⟵ التعليم، التنظيم، تشكيل الشبكات

متطلبات ... خلق بيئة التمكين:

- لأن التمكين عملية تتسم بالواقعية، وذلك لارتباطها بالواقع الاجتماعي، فإنها لا تتوقف عند توافر الإرادة الحرة للأفراد أو الجماعات في إحداث التغيير من خلال تمكين أنفسهم من ذلك. لأن قدرة الجماعات والأفراد على التمكين تتحدد إيجاباً وسلباً بعناصر البيئة التي تنشط خلالها سياسات التمكين أو عمليات التمكين، وقد تحددت عناصر بيئة التمكين من خلال عدد من السياسات هي:

- ✓ الدعم السياسي.
- ✓ توافر سياسة وطنية.
- ✓ الهياكل التنظيمية.
- ✓ البيئة القانونية والتشريعية.
- ✓ توافر موارد لبرامج التمكين.
- ✓ مكونات ومحتوى البرامج.
- ✓ التقييم والبحوث.

- هذه العناصر - سالفة الذكر- تعد بمثابة عناصر حاكمة لعملية التمكين، والتي قد يؤدي غيابها أو غياب بعضها إلى تفريغ عملية التمكين من مضمونها.

أشكال التمكين (الشباب)

التمكين السياسي:

يقاس التمكين السياسي بحسب رأي الداعين إليه، بعدد المقاعد البرلمانية المتاحة للشباب، وأيضًا مشاركة الشباب في منظمات المجتمع المدني؛ كالأحزاب، والنقابات، والمنظمات الأهلية، وتقلد المناصب العليا في الجهاز الإداري للدولة وغيرها.

التمكين الاقتصادي:

يعني التمكين الاقتصادي للشباب التوزيع النسبي للشباب في الوظائف الإدارية والتنظيمية والمهنية، والتوزيع النسبي للدخل المكتسب بواسطة الشباب النشطين اقتصاديًّا، والأجور النسبية للشباب.

التمكين الاجتماعي:

يعني التمكين الاجتماعي أن يمارس الشباب كل صلاحياتهم وقدراتهم في سبيل بناء ثقافة اجتماعية تحد من تهميش والإقصاء الذي يعاني منه.

نشاط تدريبي رقم (2)

فكر معي !!!

✓ما هي العلاقة التي تربط مفهوم التنمية بمفهوم التمكين؟

تمكين الشباب العربي: الواقع والتحديات

واقع الشباب العربي (لمحة عامة)

- تعد مرحلة الشباب من أهم المراحل العمرية التي يعيشها الإنسان، لكونها تحمل خصائص المراحل السابقة عنها وكذلك اللاحقة. فإنها تشكل أيضا مجالاً خصباً، تتصارع فيه الأطر والمؤسسات التربوية و الاجتماعية والثقافية والسياسية بمختلف أنواعها. كما أن نمو حاجات الشباب ورغباتهم الفيزيولوجية والاجتماعية، تصبح أكثر إلحاحا، حيث يتطلب إشباعها سقفاً من المطالب يتجاوز في غالب الأحيان ما توفره المؤسسات القائمة. ليتطور الصراع من صراع له مضمون داخلي مليء بالتوترات النفسية، بين رغبات الشباب من جهة، والأطر المرجعية التي لا تتيح مجالات أوسع للإشباع من جهة ثانية.تبعاً لنوعية القيم السائدة، وطبيعة الممنوعات المتبعة داخل كل مجتمع.

- فبالرغم مما تحققه هذه المرحلة لدى الشباب من تطور على مختلف الأصعدة، يكتسب خلالها كفاءات تجعله قادراً على التكيف الإرادي والمشاركة وإبداء الآراء والمواقف، إلا أنه لا يبقى مع ذلك في مأمن عن أشكال مختلفة من المعاناة، والإصطدامات المباشرة وغير المباشرة مع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسلطوية، قوامها في غالب الأحيان "القمع، والقهر، والتخويف، والتهميش". ويمكننا بذلك إبراز أهم المخاطر والمشكلات التي تعاني منها فئة الشباب في البلدان العربية، وذلك على النحو التالي: انتشار العنف بين الشباب، ارتفاع معدلات الطلاق بين المتزوجين فئة من الشباب، ارتفاع معدلات البطالة بين فئة الشباب، انتشار تعاطي وإدمان المخدرات، ضعف قدرة النظام التعليمي على خلق وإعداد أجيال قادرة على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

- وبنظره عامة حول أوضاع فئة الشباب في مختلف البلدان العربية نجد: أن تعداد السكان الشباب في الدول العربية ينمو بشكل سريع جداً، فأكثر من نصف السكان في الوطن العربي اليوم هم تحت سن 25 سنة، و 65% من سكان الوطن العربي هم تحت سن 30سنة، ولم يوجد في التاريخ العربي جيل شباب أكثر من هذه النسبة، إنها ثاني أكبر نسبة في العالم بعد جنوب الصحراء الكبرى وشمال أفريقيا. ويوضح الشكل التالي نسبة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة في بعض الدول العربية.

النسبة المئوية للسكان تحت عمر (30سنة)
في بعض الدول العربية

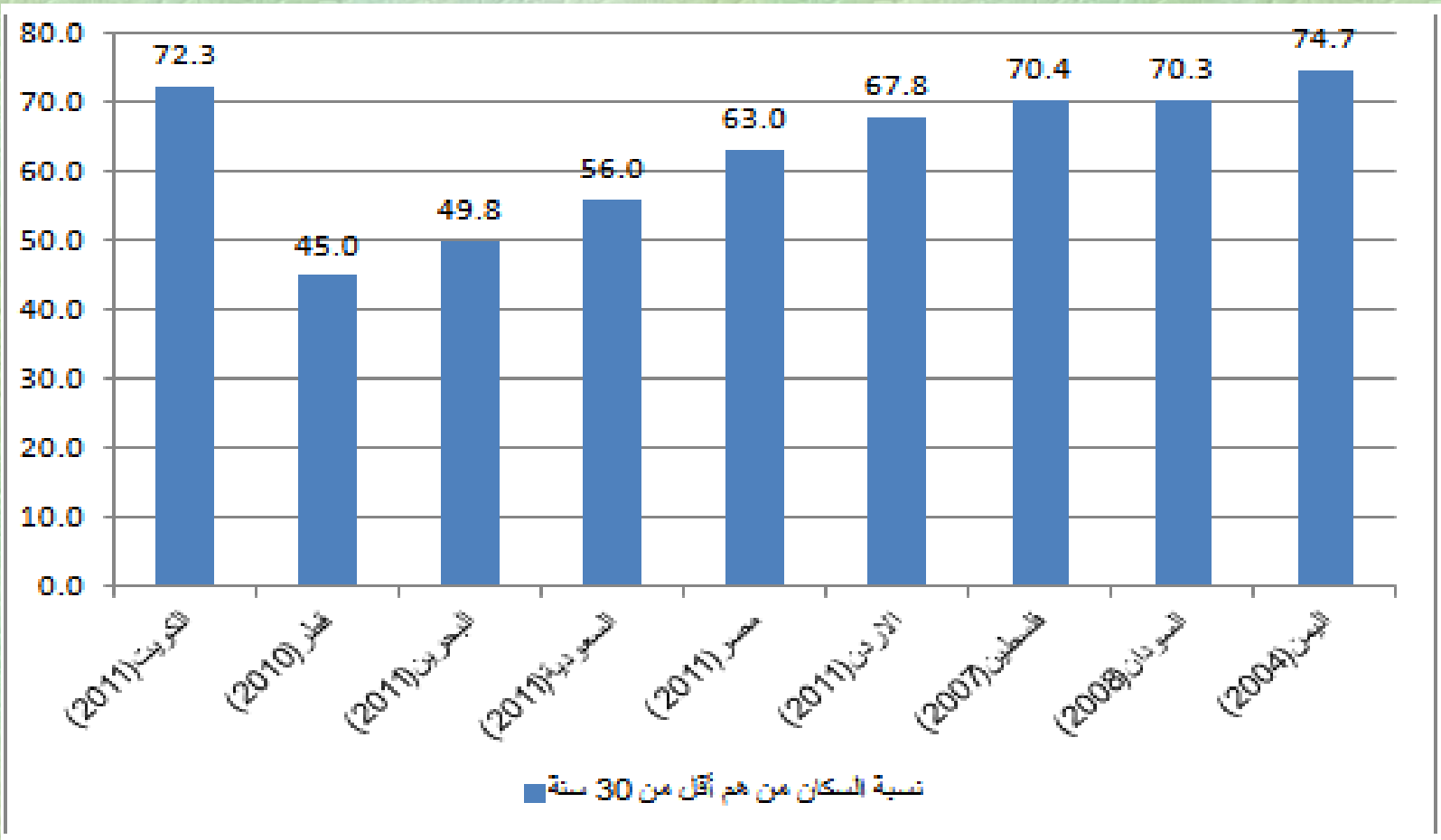

المصدر: مجموعة من بيانات تعداد السكان لبعض الدول العربية

- إن هذه الزيادة الملحوظة في نسبة الشباب في الدول العربية، لا يقابلها زيادة في فرص العمل، مما يؤدي إلى ارتفاع كبير في معدل البطالة، والمنطقة العربية لديها أكبر معدل بطالة في العالم، حيث تبلغ نسبة البطالة فيها نحو 11.4% وذلك في عام 2013 معظمها يتركز في فئة الشباب 29.5%، مما يزيد في تفاقم المشكلة. إن نسبة كبيرة جداً من هذه الجيوش من الشباب العاطل عن العمل لديها مؤهلات علمية مرتفعة، ولكنها لا تستطيع تحويل تعليمها إلى عمل منتج، كما أن هناك ارتباط واضح بين مستوى التعليم ومستوى البطالة، ومعظم الدراسات تؤكد أن النظام التعليمي في المنطقة لا يؤهل الشباب للحصول على فرص العمل المتوفرة في السوق، وبالمحصلة تؤدي هذه الظروف إلى زيادة حجم الإحباط لدى الشباب، وتجعلهم قنبلة موقوتة ولديها قابلية عالية للميل للعنف، والانضمام للحركات الاحتجاجية، فهي أكثر فئات المجتمع تضرراً من هذه الظروف الاقتصادية التي لم تتمكن السلطات الحاكمة من معالجته.

- كما أن الأحوال الاجتماعية ليست بأفضل من الظروف الاقتصادية، بل هي انعكاس لذلك الوضع، والتي أفضت إلى انتشار مشاعر اليأس والإحباط والاغتراب والرغبة بالهجرة بين الشباب العربي، فقد وجدت دراسة حديثة أعدتها مؤسسة غالوب العالمية بأن 70% من الشباب في العالم العربي يريدون أن يتركوا المنطقة ويهاجروا، وذلك بسبب غياب العدالة الاجتماعية والمساواة، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، والإحساس بالظلم الاجتماعي، ونقص أو امتهان الكرامة، واستمرار المعاناة لدرجة أن أغلبية الناس في هذه المجتمعات يصنفوا بأشباه مواطنين.
- إن الظروف سابقة الذكر دفعت الشباب العربي، لقيادة حركات احتجاجية من أجل إحداث التغيير في الواقع الحالي من خلال إعلاء حكم القانون، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، والشفافية، وحرية العيش، ومنع الفساد، وذلك من خلال ما بات يعرف اصطلاحاً بالربيع العربي.
- وبذلك، عندما نريد تسليط الضوء على الأوضاع الراهنة للشباب العربي، فيمكننا أن نتناولها من خلال محاور متعددة على النحو التالي:

المحور الأول - البطالة خطر يهدد الشباب العربي:

- لقد طالت البطالة غالبية فئات المجتمعات العربية، ومما يؤكد خطورتها، أنها أصبحت مصدراً لإنتاج مشكلات اجتماعية أخرى "كتعاطي المخدرات، والعنف، والتحرش، وتمزيق النسيج الأسري والاجتماعي" .إلى جانب ذلك، فإن البطالة تلعب دوراً أساسياً، في حرمان الإنسان من الحصول على مختلف فرص الحياة التي تيسر له إشباع حاجاته الأساسية، وتحقيق الإنسان لذاته.
- هذا، وتعتبر البطالة إحدى أخطر المشكلات التي تواجهها الدول العربية، إذ تسجل المنطقة معدل بطالة من أكثر المعدلات ارتفاعاً في العالم، حيث تقدر بحوالي 11.4% في عام 2013؛ أي أن هناك ما يناهز الـ 20 مليون عاطل عن عمل في الدول العربية، وهو ما يناهز ضعف معدل البطالة في العالم، ومن أوضح صور البطالة وأخطرها ما يمس الشباب بشكل عام حيث يقدر معدل بطالة الشباب في عام 2013 29.5% والمتعلمين منهم على وجه الخصوص، فقد يكون ذلك كفيل في تهديد السلم الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي ولا سيما الأمن الأسري.

- حيث تمثل بطالة المتعلمين النصيب الأكبر من العاطلين عن العمل في كل الدول العربية، إذ تتعدى نسبة هذه الفئة الـ 50% (وهي الفئة العمرية ما بين 19 إلى 29 سنة) من مجموع العاطلين عن العمل في العديد من الأقطار العربية، وتمثل الهوة المتزايدة بين معدلات القوى العاملة (وهي الأسرع في العالم) ومعدلات التشغيل التحدي الأكبر أمام التنمية في الدول العربية، الأمر الذي يدعو إلى أهمية إعادة النظر في خياراتها والحث على مضاعفة الجهود من أجل توفير فرص عمل كافية لسد هذه الفجوة، انطلاقا من فهم شامل لواقع هذه البطالة ومسبباتها.

- ومن الطبيعي أن تشكل البطالة مشكلة ذات خطورة بالنسبة للأسرة والمجتمع، لأنها تشكل مصدراً لإمكانياتها، فبعد أن توجه الأسرة قدراً كبيراً من دخلها للاستثمار في مجال تعليم الأبناء، فإذا بهم يظلون بعد أن يكملوا تحصيلهم العلمي عبئاً على الأسرة ودخلها، بحيث يشكل استمرار وجودهم على هذا النحو ضغطاً على الأسرة الأمر الذي يؤدى في أحيان كثيرة إلى تراكم مشكلاتها، وأحيانا إلى تمزيق نسيجها ودفعها إلى الانهيار، ثم أن وجود ظاهرة البطالة وتراكم معدلاتها تشكل خطورة على المجتمع، لأنه يدفع بهؤلاء الشباب العاطلين إلى أن يكونوا سبباً في نمو كثير من الظواهر السلبية في المجتمع "كتعاطي المخدرات، والانحراف، والاغتراب، والزواج غير الشرعي، وغيرها من الظواهر السلبية"، وبذلك تمكين ...أسباب تفشي ظاهرة البطالة على النمو

أسباب تفشي ظاهرة البطالة في الدول العربية:

- ✓ارتفاع معدل نمو السكان وخاصة في فئة الشباب.
- ✓هيمنة القطاع العام على الأنشطة.
- ✓فشل الأنماط التنموية في خلق فرص.
- ✓تدهور مستوى التعليم وضعف كفاءة.
- ✓ضعف التوازن والتكامل بين العرض والطلب في أسواق العمل.
- ✓انتشار ظاهرة الواسطة والمحسوبية في عملية التعيين.
- ✓الآثار المباشرة وغير المباشرة للحروب والمشاكل والصراعات.
- ✓عملية الخصخصة غير المنضبطة.
- ✓الظروف الاقتصادية المضطربة.
- ✓التغيرات الهيكلية في أسواق العمل.
- ✓التكنولوجيا وأثرها السلبي على العنصر البشري.

عوامل أخرى.. أدت إلى تفشي ظاهرة البطالة في صفوف الشباب العربي:

✓ مشاركة المرأة المتزايدة:

- إن مشاركة الإناث، رغم ضعفها، قد حققت في منطقة العربية أعلى ارتفاع خلال السنوات الأربعين الماضية على غرار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث ارتفعت مشاركتها بأكثر من 20%، وبدرجة أقل في شمال أفريقيا بحوالي 15%.
- وقد يرجع ضعف مشاركة الإناث في سن 15إلى 24 سنة إلى بقائهن أكثر من الذكور في مقاعد التعليم. إن ارتفاع مستوى تعليم الإناث بالإضافة إلى انخفاض معدلات الخصوبة (من 7 أبناء في سنة1960 إلى 3 في سنة 2002) والتوجه الجديد نحو تمكين المرأة يفسر بشكل مباشر زيادة مشاركة المرأة في العمل وزيادة الضغط على الدول العربية في إيجاد فرص عمل أكثر للإناث والذكور على حد سواء.

✓ النزوح والهجرة:

- تشير توقعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى بلوغ نسبة سكان الحضر 70% بحدود عام 2020 باستثناء مصر واليمن وسوريا. بالإضافة إلى ذلك، فإن استعداد الشباب للتحرك نحو المدن بهدف العمل أكبر بكثير، وفي العديد من الأحيان الهجرة إلى الغرب أو إلى دول الخليج، وفي كلتا الحالتين يذهب العديد إلى أن معظم هؤلاء هم من الذكور حاملي الشهادات، الأمر الذي قد يعتبر هدراً للطاقات الوطنية. تظهر لبنان وتونس والمغرب كأهم الدول العربية المتأثرة بهجرة العقول.

✓ التعليم:

- حققت الدول العربية أعلى ارتفاع في معدل التحصيل التعليمي بالنسبة للذكور والإناث على حد سواء، وهو ما سمح بخفض نسبة الأمية لدى الشباب بشكل كبير خلال الثلاثين سنة الماضية. ولا بد أن لهذا العامل دور كبير في تغيير نوعية العرض في أسواق العمل، وهو ما يطرح مسألة مدى ملاءمته للطلب. تزداد هذه المسألة تعقيداً إذا ما اعتبرنا فشل العديد من الدول في المحافظة على نوعية راقية للتعليم نتيجة لتلاشي معايير التدريس والمناهج والميزانيات المتاحة في العديد من الدول. يذهب الكثيرون إلى الاعتقاد بعجز هذه الأنظمة التعليمية بتزويد هذه الأعداد المتزايدة من الشباب بالمهارات المطلوبة في القطاع الخاص في خضم الاقتصاد الجديد. وهو ما يفسر إلى حد بعيد استمرار التوظيف في القطاع العام كملاذ للعديد من الشباب العاطلين عن العمل، وهو ما يعتبر الاستراتيجية الوحيدة للحكومات العربية للحد من البطالة.

واقع البطالة في بعض الأقطار العربية:

- يركز هذا الجزء على استعراض واقع مشكلة البطالة في بعض الدول العربية التي تعاني من أوضاع غير مستقره، وذلك نتيجة بعض المتغيرات السياسية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة العربية في الفترة الراهنة، وذلك على النحو التالي:

معدل البطالة بين الشباب العربي

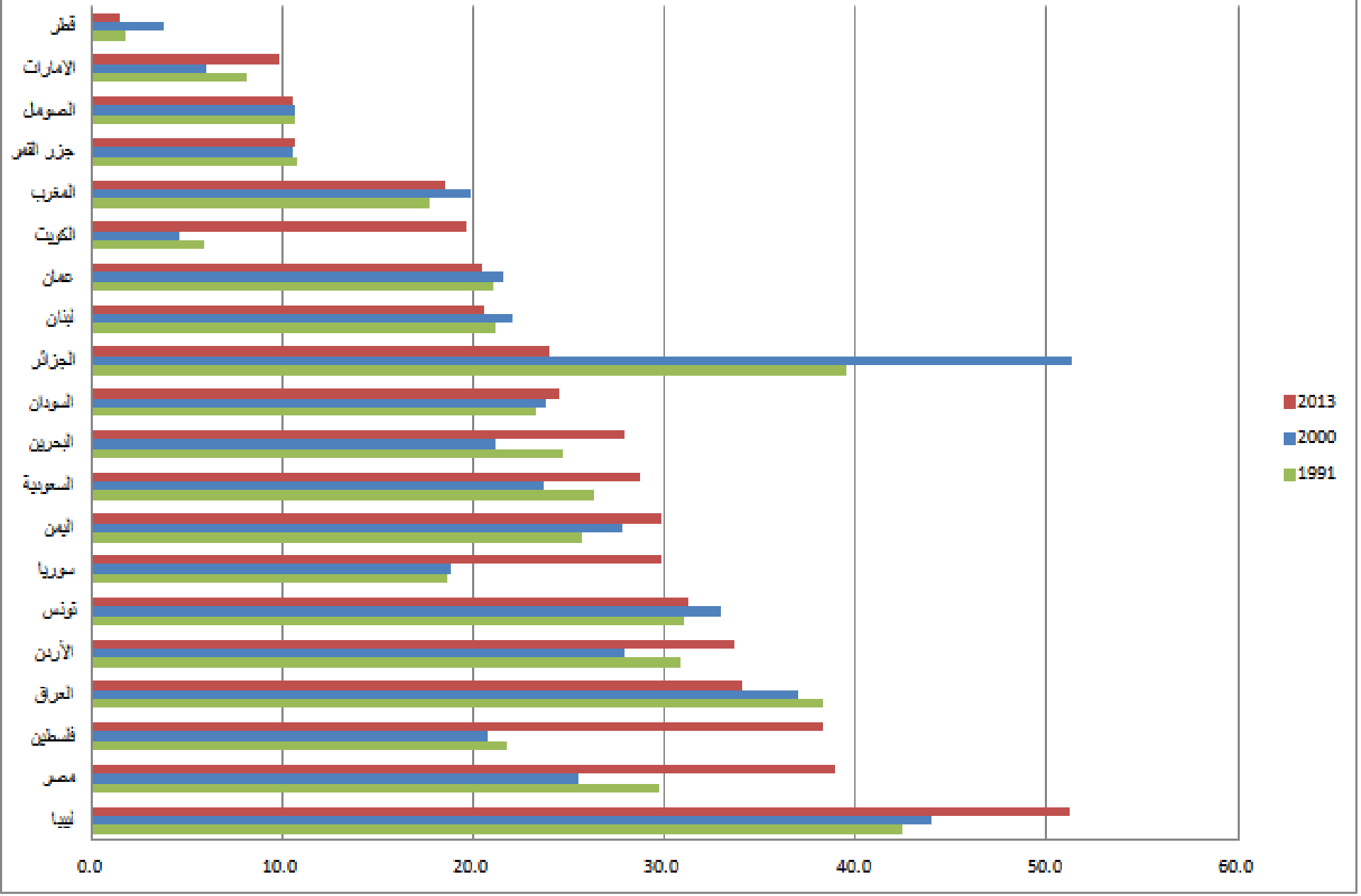

معدل مشاركة الشباب في قوة العمل

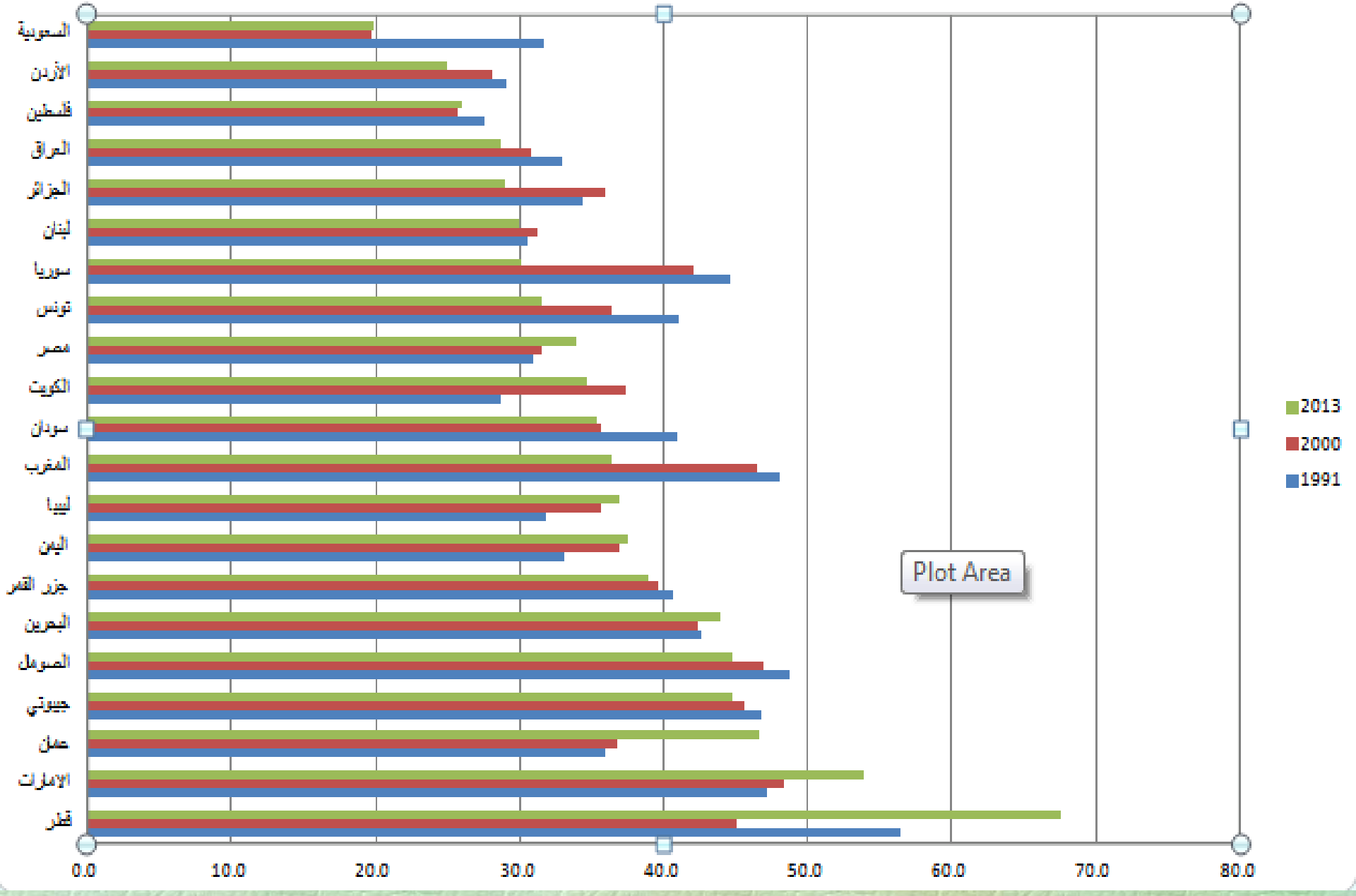

1. جمهورية مصر العربية

- يصل إجمالي نسبة البطالة في مصر إلى نحو 13.2% من مجموع السكان في سن العمل في عام 2013، وتنخفض بين الذكور لتصبح 15.6%، في مقابل أنها ترتفع بين الإناث لتصل إلى 22.6%، وتتركز البطالة في نطاق الشباب الذين تبلغ نسبتهم نحو 40% من السكان، وهو ما يعني أن مصر في حاجه إلى 600 ألف فرصة عمل سنوياً لتشغيل الخريجين الجدد، وهو ما يعجز الاقتصاد المصري بأوضاعه الحالية عن توفيره، بحيث نجد أن هذا العدد يضاف سنوياً إلى جملة العاطلين عن العمل، إلا أننا نلمس من ذلك حقيقتين، الأولى: ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين المؤهلين تعليمياً، والثانية أن البطالة تتركز في نطاق الإناث بالأساس، وهو الأمر الذي يعنى تهميش نسبة عالية من النساء واستبعادهن من قوة العمل.

2. الجمهورية اليمنية

- توضح العديد من التقارير الأممية بأن البطالة في اليمن تعد الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تقدر نسبة البطالة فيها بنحو 17% من إجمالي السكان في عام 2010، ومن جانب آخر أوضحت الإحصائيات الرسمية اليمنية بأن البطالة قد وصلت إلى نحو 34% في أعقاب ما بات يعرف اصطلاحاً "بالربيع العربي"، وتحديداً في عام 2013، حيث وصلت النسبة بين الإناث إلى أكثر من 54%، وبين الذكور إلى نحو 12%، وأن ذلك المعدل ظل مرتفعاً بين فئة الشباب إذ وصلت نسبته إلى نحو 60% في ظل تفشي الفقر وسوء التغذية.

3. الجمهورية التونسية

- تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن إجمالي العاطلين عن العمل في تونس ما يقارب 800 ألف عاطل عن العمل، وسجلت النسبة العامة للبطالة في عام 2013 ما يقارب 16.5%، منها 14.9% من الذكور، وما نسبته 26.2% من الإناث، هذا وقد بلغت نسبة البطالة من حاملي الشهادات العليا نحو 26.1% في عام 2013، وتتوزع نسب البطالة حسب الإقليم الجغرافي لتونس على النحو التالي: "إقليم تونس العاصمة 19.4%، إقليم الشمال الشرقي 12.6%، إقليم الوسط الشرقي 12.4%، إقليم الوسط الغربي 23.1%، إقليم الجنوب الشرقي 26.1%، إقليم الجنوب الغربي 25.3%". كما تشير بعض الإحصائيات الرسمية بأن معدلات البطالة بين الشباب قد تجاوزت ما نسبته 30%.

4. دولة فلسطين

- بلغ عدد العاطلين عن العمل في فلسطين نحو 234 ألف شخص خلال عام 2013، منهم ما يقارب 126 ألف في الضفة الغربية، وحوالي 108 آلاف في قطاع غزة، وتجدر الإشارة إلى أن هناك تفاوتاً كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغ المعدل 27.9% في قطاع غزة مقابل 16.8% في الضفة الغربية، أما على مستوى الجنس فقد بلغ المعدل 17.6% للذكور مقابل 33.6% للإناث.
- كما لوحظ أن أعلى معدلات للبطالة سُجلت للفئة العمرية 20- 24 سنة حيث بلغت 37.2% في عام 2013. أما على مستوى السنوات الدراسية، فقد سجلت الإناث اللواتي أنهين 13 سنة دراسية فأكثر أعلى معدلات بطالة حيث بلغت 45.2% من إجمالي الإناث المشاركات في القوى العاملة، وسجلت محافظة الخليل أعلى معدلات بطالة في الضفة الغربية حيث بلغت 22.1% ، بينما سجلت محافظة رفح أعلى معدلات البطالة في قطاع غزة بنسبة 32%.
- وبذلك تشير الإحصاءات الصادرة عن السلطات الفلسطينية بأن إجمالي نسبة البطالة في فلسطين قد بلغت نحو 20.6% من إجمالي قوة العمل الفلسطينية في عام 2013 معظمهم من فئة الشباب.

أثر ارتفاع معدلات البطالة على الشباب والأسر في البلدان العربية:

- ضعف الدخل وانخفاض المستوى المعيشي، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الأمن الاقتصادي، مما ينعكس سلباً على مستوى معيشة الفرد. حيث تجدر الإشارة إلى أن العديد من الدراسات والتقارير الدولية تؤكد بأن الدول العربية بحاجة إلى توفير 100 مليون فرصة عمل بحلول عام 2025 لكي تحافظ فقط على معدلات البطالة الحالية، مما ينذر بأن المنطقة تعيش في حالة ضعف شديد في تحقيق الأمن الاقتصادي لمواطنيها.
- كما تؤدي مشكلة البطالة إلى عدم الاستقرار الأمني وإثارة القلاقل والاضطربات داخل المجتمع، وبخاصة السياسية منها، إذ يسهل في هذه الحالة جذب العاطلين عن العمل لأي حركات احتجاجية معارضة، ويجعلهم أكثر احتمالية للاتجاه نحو السلوك الانحرافي، نظراً للاستبداد والسخط، وضعف الانتماء للمجتمع، ولك في ثورات الربيع العربي خير دليل على.

- تشير كذلك بعض الدراسات والأدبيات أنه قد تؤدي البطالة إلى تفاقم ظاهرة التفكك الأسري والاجتماعي، حيث يلجأ المتعطلون إلى الانعزال والانفصال عن أسرهم وجماعاتهم الاجتماعية، وينتابهم كذلك الشعور باليأس والإحباط، مما قد يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات الطلاق والعنف الأسري، وتجدر الإشارة إلى أن هناك ارتفاع ملحوظ في نسب الطلاق في مختلف الدول العربية. كما تشير مختلف التقارير الرسمية في هذا الشأن، فنجد أن نسبة الطلاق وصلت في مملكة البحرين إلى 27% من النسبة الكلية لحالات الزواج في عام 2013، وفي تونس ومصر وصلت إلى ما يقارب 40%، أما في اليمن فنجدها 19%، وفي فلسطين وصلت إلى نحو 21%، وتؤكد التقارير أيضاً أن تلك النسب المرتفعة لتفشي ظاهرة الطلاق تعود لصعوبات المعيشة وضعف الحالة الاقتصادية نتيجة ضعف الدخل وارتفاع نسب البطالة، وخصوصاً في فئة الشباب.

- كما قد تؤدي البطالة إلى زيادة الضغوط الاجتماعية على أسر العاطلين عن العمل وتعرضهم لمزيد من المشكلات، وذلك نتيجة ارتفاع معدلات الإعالة، فنجد في عام 2013 وفقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي (نسبة الإعالة العمرية من السكان في سن العمل)، أن نسبة الإعالة في مملكة البحرين قد وصلت إلى 30%، وفي مصر إلى 59%، وفي اليمن وصلت النسبة إلى 76%، كما بلغت في تونس نحو 44%، أما في فلسطين فقد وصلت إلى 76% هي الأخرى.

خلاصات بشأن بطالة الشباب:

- يتضح مما سبق، أنه لا يقتصر دور المهنة أو العمل الذي يمارسه الفرد في كونه المصدر الأساسي للدخل وإنما يتجاوزه إلى أبعد من ذلك، فالعمل جزء من الحياة الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، وعن طريق العمل يحقق الفرد ذاته، ويشعر أن له قيمة في الحياة، وأن له دوراً يسهم به في المجتمع الذي يعيش فيه.
- ولهذا، أضحت مشكلة البطالة واحدة من أخطر المشكلات التي تواجهها مختلف مجتمعات دول العالم، وهي تحمل في طياتها بذور انفجارات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية، وتكتسب خطورتها باعتبارها جزء غير مستقل من الطاقة الإنتاجية للمجتمع، فهي تشكل السبب الرئيس لمعظم الأمراض والمشكلات الاجتماعية ولا سيما الأسرية منها.

- إن إحدى سمات مشكلة البطالة في الوقت الحاضر أنها تتفشى بين المتعلمين والشباب، مما يعني إهداراً للموارد البشرية وما أنفق على هؤلاء المتعلمين والشباب، ورغم أن حجم البطالة في الدول العربية يتفاوت من دولة لأخرى، إلا أنها ما زالت تعتبر مشكله تؤرق مضاجع المسؤولين، وتحدياً لا يمكن التكيف معه ومعالجته إلا بأساليب وسياسات وطرق مبتكره وفعالة.
- إن استمرار مشكلة البطالة وارتفاع معدلاتها على هذا النحو في مختلف الدول العربية يعتبر من أهم معوقات التنمية الشاملة، وحتى لا تتراجع مسيرة التنمية الحقيقة، حيث تعتبر نسبة العاطلين عن العمل في أي مجتمع مؤشر ومقياس هام لمستوى المعيشة والرفاهية التي يعيشها هذا المجتمع، فإنه لابد من مواجهة آثارها المختلفة؛ فمشكلة البطالة تعتبر ملتقى لمجموعة من الظواهر والمشاكل، ونتاج لتفاعل الكثير من الظروف، ومن الخطأ التعامل معها كمشكلة مستقلة ذات كيان معزول عن المشاكل

- كما أنه لا تزال منطقة العربية تشكو من معدلات بطالة مرتفعة هي الأعلى في العالم. كما تشكو المنطقة من أدنى مستوى لمعدلات المشاركة. يعكس هذا الأداء الضعيف بطالة شبابية مرتفعة جداً للذكور والإناث على حد سواء، مما يعكس محدودية فرص العمل. وكذلك محدودية فرص العمل بصفة متفاوتة من دولة إلى أخرى بالنسبة للباحثين عن العمل لأول مرة من حاملي الشهادات الجامعية وما دونها.
- تعيش الإناث وضعية أسوأ من الذكور في كل الدول العربية. ورغم تحسن العديد من المؤشرات، إلا أن الطريق لا زال طويلاً قبل الوصول إلى الحد من هذه البطالة المقوضة للمكتسبات الاجتماعية والاقتصادية والتنمية، والحد من الفجوة الهائلة بين الذكور والإناث.

- يمكن إرجاع جزء كبير من هذه البطالة إلى نوعية التعليم في الدول العربية وعدم ملاءمتها لمتطلبات السوق، وإلى الهياكل الاقتصادية، وإلى العوامل الديموغرافية، وإلى تأثير الانخراط في العولمة، وإلى جاذبية الوظائف في القطاع العام. ولكن يبدو أن الأهم من ذلك هو مدى التحول من منظور تقليدي في التعامل مع البطالة إلى منظور جديد يكون أساسه رؤية إستراتيجية بعيدة المدى، والعمل على تحسين القابلية للتوظيف بالنسبة للداخلين الجدد في سوق العمل وتمكين المرأة.

- بالإضافة إلى العمل على تغيير معطيات الطلب في أسواق العمل، كالحد من هيمنة القطاع العام على التوظيف، وتشجيع استحداث المشاريع، وخلق هذه الثقافة لدى الشباب، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات كثيفة العمالة وعالية التقنية، من أجل استيعاب ذوي المهارات ودونهم على حد السواء، شريطة النهوض ببيئة الأعمال، مما قد يمكّن هذه الدول من الحصول على عوائد على استثمارها في رأس المال البشري.